منتدى الاعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

الأضرار الاقتصادية للسيول في اليمن

منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية

الأضرار الاقتصادية للسيول في اليمن

يُعد اليمن من أكثر البلدان عرضةً للتغيُّر المناخي ومن بين أقل البلدان استعدادًا للتخفيف من آثاره، وعلى الرغم من البيانات المحدودة، يبدو أن الظروف المناخية القاسية مثل العواصف والجفاف والسيول في اليمن أصبحت أكثر حدةً وتواترًا من ذي قبل، ولها تأثير مدمر على البلاد، حيثُ أدت هذه الظواهر إلى تداعيات سلبية على القطاع الزراعي والبنية التحتية وعلى التركيبة المجتمعية وعلى الطرقات والنقل وعلى التجمعات السكانية والنزوح.

فبعد عقد من الحرب وعدم الاستقرار، يقف اليمن عند مفترق طرق حرج حيث يلتقي تغير المناخ والحرب، ويخلق هذا الوضع حلقة مفرغة حيث تؤدي التحديات البيئية إلى تفاقم الصراع والحرب وتؤدي إلى تآكل قدرة اليمن على الاستجابة والتكيف مع تغير المناخ.

من الصعوبة التحديد بشكل دقيق قيمة الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد اليمني نتيجة السيول، لكن يمكن إدراك حجم الضرر الذي نال مختلف قطاعات الاقتصاد، سواء الزراعية أو التجارية أو الصحية، وكذا الجوانب المرتبطة بها مثل البنية التحتية والخسائر البشرية.

سيول وأمطار غزيرة

منذ أواخر يوليو 2024، شهد اليمن أمطارا غزيرة تسببت في حدوث سيول وفيضانات خلفت عشرات الوفيات، إضافة إلى أضرار مادية جسيمة، وتركزت الأمطار والسيول وأضرارها في محافظات الحديدة والمحويت وإب وصنعاء، ومارب وتعز، والضالع.

المنظمة الدولية للهجرة قدرت أعداد المتضررين من السيول الأخيرة بأكثر من نصف مليون شخص، وآلاف المساكن، وتدمير الطرقات وآبار المياه، وشبكات الكهرباء بالطاقة الشمسية، وجرفت الأراضي والمحاصيل الزراعية.

وإجمالا فان أضرار السيول طالت القطاع الزراعي والبنى التحتية، والنازحين، وقطاعات الصحة والبيئة والكهرباء.

أضرار القطاع الزراعي

بشكل عام فان السيول المستمرة كل عام خاصة في الفترة الأخيرة تؤدي إلى تآكل التربة وتدمير الأراضي الزراعية والإضرار بالتركيبة العامة للتربة، كما أن المحاصيل الزراعية هي الأكثر تضررًا من الظروف الجوية القاسية التي يمر بها اليمن وخاصة الحبوب كالذرة الرفيعة والقمح والشعير التي تُعد من المحاصيل الرئيسية التي تُزرع لأغراض الزراعة المعيشية.

كما أن السيول الجارفة وتدميرها للتربة والأراضي الزراعية تؤدي إلى تأخير عملية الزراعة، وتعطيل التوقيت والتخطيط الزراعي، وتتسبب بخسارة المزارعين للمداخيل والعوائد، وتقوّض هذه الآثار مجتمعة سبل العيش والأمن الغذائي في المناطق الضعيفة بالفعل، كما أن ارتفاع درجات الحرارة، سيؤدي إلى زيادة الجفاف والتصحر.

لمعرفة مدى الضرر الفادح الذي تركته السيول ينبغي الأخذ في الاعتبار إلى أن أكثر من 70 بالمائة من اليمنيين يسكنون في الأرياف ويعتمدون على الأنشطة الزراعية كمصدر رئيسي لمداخيلهم، خاصة في ظل توقف المرتبات، وانهيار قيمة العملة الوطنية، وتدني حجم النشاط الاقتصادي وما سببه في ارتفاع نسب البطالة، رغم أن الأنشطة الزراعية واجهت تحديات أهمها عدم توفر المدخلات الزراعية (كالبذور والوقود اللازم لمضخات المياه والإرشاد الزراعي) نتيجة ضعف الإمكانيات.

في ظل هذه المعطيات فإن السيول والتغير المناخي بشكل عام يفاقم معاناة اليمنيين ويجعل الوصول إلى الغذاء مشقة إضافية، وبكل تأكيد كأسرع تداعيات هذه الظروف القاسية، سترتفع نسب الفقر والمجاعة وترتفع معها مساحة وحجم التدخلات الإنسانية المطلوبة.

أضرار القطاع التجاري

يواجه القطاع التجاري تحديات لوجستية نتيجة انقطاع الطرقات، أو تحويلها بشكل إجباري إلى طرق بديلة تستغرق وقتا أطول وتكاليف أكبر

وفي ظل أن هذه الطرق البديلة كانت طرقا وعرة وغير مؤهلة لتكن طرقا تجارية، لذا فإن السيول والأعاصير أثرت فيها بشكل أسرع، الأمر الذي ساهم في عزل المناطق الداخلية عن بعضها البعض، وجعل من الصعوبة إيصال الشحنات من الموانئ إلى المخازن الرئيسية أو إلى نقاط التوزيع، ناهيك عن أن السيول جرفت شاحنات نقل، ومخازن سلع وبضائع، وتسببت في تأخير وصول الشحنات إلى المخازن **أو إلى تجار التجزئة، وكبدت القطاع التجاري تكاليف إضافية.**

إن الحركة التجارية في الأسواق المحلية تواجه تضخما في مناطق الحكومة الشرعية مع انهيار قيمة العملة، وركودا في مناطق الحوثي بفعل أزمة السيولة وانقطاع المرتبات، وستساهم السيول التي أثرت بشكل مباشر في أكثر من نصف مليون يمني في ارتفاع تكاليف وصول السلع، وتدني الطلب عليها مع عجز المواطنين عن تحمل أثمانها.

كما أسهمت السيول التي دمرت المحاصيل وجرفت المزارع في تعثر عدد كبير من المزارعين عن سداد أقساط التمويلات التي حصلوا عليها من بنوك وبرامج التمويل الأصغر، مما يجعل بيئة صناعة التمويل الأصغر أكثر صعوبة بعد التذبذبات التي سادت خلال فترة الحرب في اليمن، كما أنها قد تكون ذريعة لتهرب البقية حتى ممن لم يتضرروا من الإلتزام بسداد أقساطهم، ، وفي كل الأحوال سيرتفع حجم الأموال المتعثرة في التمويلات الصغرى وستوضع المزيد من الشروط والقيود على عملية التمويل، وستتكبد برامج وبنوك التمويل الأصغر مزيدا من الجهود والتكاليف في عملية التحصيل، إضافة إلى تضاؤل حجم المحفظة السائلة لدى هذه البرامج والبنوك، مما يقلل حجم التمويلات الصغرى خلال الفترة المقبلة.

البنية التحتية والخسائر البشرية

أظهر تقرير للمنظمة الدولية للهجرة أن الأمطار الغزيرة المصحوبة بالعواصف الرعدية العنيفة والسيول التي شهدها اليمن أثرت فيما يقرب من 562 ألف شخص، وتدمير أكثر من 17.093 منزلاً للسكان ومأوى للنازحين و 22 مدرسة؛ بينها 7 مدارس بالكامل، و 51 أخرى بشكل جزئي في جميع المناطق المتضررة، كما تأثرت عدد من المستشفيات الكبيرة وأكثر من 74 مرفق صحي.

ففي مارب تسبّبت الرياح القوية منذ 11 أغسطس في إلحاق أضرار جسيمة بـ73 موقعاً للنزوح، وأثرت في أكثر من 21 ألف أسرة، ما زاد من سوء الأزمة في واحدة من أكثر مناطق اليمن ضعفاً.

وفي محافظة الحديدة الساحلية تضرّرت أكثر من 9 آلاف أسرة، كما جرى الإبلاغ عن 36 حالة وفاة و 564 إصابة، كما تضرّر أكثر من 11 ألف أسرة، ولقي ما لا يقل عن 15 شخصاً حتفهم، وأصيب آخرون جراء السيول
التي ضربت أجزاء من محافظة تعز.

كما تضرّرت نحو 1500 أسرة، وتُوفي تسعة أشخاص في محافظة إب، وتضرّرت 550 أسرة في صنعاء، بالإضافة إلى ذلك قتل وفقد أكثر من 41 شخصاً، وتضرّر 1020 أسرة في مديرية ملحان بمحافظة المحويت.

كما ألحقت السيول أضرارا لا يمكن إصلاحها بالبنية التحتية الأساسية والمعدات الزراعية والطرق، حيث دمرت العديد من الجسور وقنوات تصريف السيول، وجرفت الطرقات، كما دفنت العديد من آبار المياه الجوفية تحت مخلفات السيول وأخرجتها عن الخدمة وجعلتها غير صالحة للاستعمال.

الخسائر البشرية على مستوى المحافظات

كما جرفت السيول الألغام المدفونة إلى وسط الأراضي الزراعية مما يجعل من الصعوبة عودة استصلاح هذه الأراضي مع سقوط ضحايا، كما تسببت السيول في تدمير السدود وشبكات المياه ومحطات الطاقة الشمسية المستخدمة في مضخات المياه

ففي الحديدة وحدها جرفت السيول مساحات شاسعة من الحقول الزراعية، بينها 390 حقلا لمحاصيل زراعية بمديرية المنصورية، وتسببت في نفوق 1391 رأسا من الأغنام، و 54 من الأبقار، و 8403 خلايا نحل.

وألحقت السيول أضرارا جسيمة بالطرق والجسور ووسائل النقل، حيث جرفت 1337 طريقا رمليا في مختلف مديريات الحديدة، و 32 طريقا إسفلتيا، و 21 عبارة تصريف مياه أمطار، كما تضرر 19 جسرا حيويا، و 18 وسيلة نقل، بينها 8 تم جرفها.
كما دمرت 3357 منزلا بشكل كلي، و 5519 منزلا بشكل جزئي، وجرفت 6522 منزلا مبنيا من العش، وأكثر من ألفي منزل آخر بعضها مبني بالأحجار.

وفي مارب دمرت السيول 6700 مأوى، وحولت الأمطار الغزيرة الشوارع إلى أنهار، وجرفت المنازل والماشية وسبل العيش، وفي المحويت أدت السيول إلى تدمير 28 منزلاً تدميراً كلياً، وتصدع 200 منزل وجرف خمس سيارات.

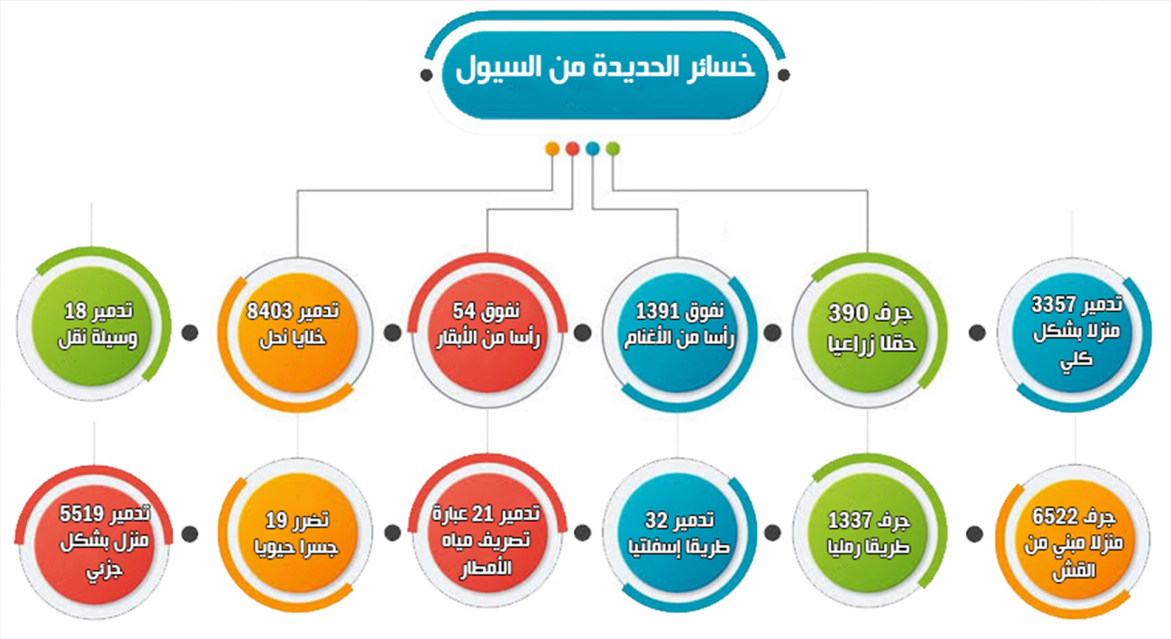

النزوح

نتيجة تضرر الأراضي الزراعية ومصادر المياه الجوفية وفساد المحاصيل الزراعية تضطر بعض الأسر إلى الهجرة والنزوح بحثا عن أماكن أكثر أمنا مما يخلق ضغوطا إضافية على الموارد لدى المجتمعات الأخرى، ناهيك عن أن السيول التي ضربت مخيمات النازحين دفعت بهم إلى رحلة نزوح جديدة مع موارد محدودة، خاصة أن السيول ضربت مجتمعات تعرضت لهزات عنيفة بفعل الحرب وشرد أهلها أو كانت ملجأ لآلاف الأسر اليمنية المشردة، وخاصة محافظات مارب والحديدة ولحج.

رحلة النزوح الجديدة من الصفر تتطلب إمكانيات وتدخلا إنسانيا مضاعفا لتوفير المأوى والغذاء وسبل العيش وبالنظر إلى الأوضاع الحالية وتناقص العمل الإغاثي والإنساني، فان هؤلاء النازحين سيمثلون عبئا اقتصاديا إضافيا على الاقتصاد اليمني.

وما يفاقم من معاناة النازحين والمتضررين من السيول تدني حجم التدخلات الإنسانية في اليمن، ورفض جماعة الحوثي للمبادرات الوطنية والإغاثية بتنفيذ أي أعمال أو مشاريع للإغاثة مقابل تنصلها عن مسؤوليتها تجاه المنكوبين في مناطق سيطرتها، ولعل أبرز تلك الصور رفض الحوثيين لعمليات الإغاثة من قبل منظمات إنسانية ومبادرات شخصية لمساعدة الأسر المتأثرة في الحديدة ومديرية ملحان بالمحويت، الأمر الذي أعاق الاستجابة السريعة والطارئة وترك المتضررين لمصيرهم في السيول والأعاصير.

تداعيات صحية

تعمل السيول، ومخلفاتها كناقلات ومسببات للأمراض في نفس الوقت، حيث تنشر الأمراض المنقولة بالمياه، ناهيك عن أن السيول ألحقت أضرارا بمجاري الصرف الصحي في عدد من المحافظات بينها الحديدة ومارب وصنعاء، وهو ما قد يشكل مخاطر صحية وبيئية.

كما أن المرافق الصحية تضررت من السيول، حيث تأثرت عدد من المستشفيات الكبيرة وأكثر من 74 مرفق صحي، والتي تواجه حالياً نقصاً حاداً في الإمدادات الأساسية، التي تعد ضرورية لإدارة زيادة حالات الأمراض المنقولة بالمياه وغيرها من المشكلات الصحية المرتبطة بالسيول، والتي أخرجت محطات التوليد عن الخدمة مع تدمير منظومات الطاقة الشمسية، وتسببت في تدمير المعدات وجرفت بعض مخازن الأدوية.

وتظل المياه النظيفة واحدة من الأولويات القصوى لتجنب تفشي الأمراض التي تنقلها المياه في خضم تزايد حالات الإصابة بالكوليرا على نطاق واسع في اليمن، حيث تزداد نسب تفشي الأمراض المعدية مثل حمى الضنك والملاريا والكوليرا، بفعل المياه الراكدة التي ملأت الشوارع في محافظات صنعاء وتعز وإب ومارب.

فيضانات وأعاصير وجفاف

حدثت في اليمن سبعة فيضانات كبرى وخمسة أعاصير تسببت بفيضانات شديدة وهو ما كان له تأثير مباشر على حالة الأمن الغذائي، ومؤشر على مدى تضرر البلاد من التغير المناخي حيث أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2023 أن درجات الحرارة في جميع أنحاء اليمن كانت ترتفع منذ ستة عقود على الأقل ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع حتى عام 2050.

وأشار التقرير أيضًا إلى أن تقلبات هطول الأمطار آخذة في الازدياد، مع انخفاض متواضع في أمطار الربيع، مما يؤثر على غلة المحاصيل ويغير الفصول بطرق تعطل ممارسات الزراعة التقليدية.

تحتل اليمن المرتبة السابعة بين أكثر الدول ندرة في المياه على مستوى العالم، وهو الوضع الذي يؤثر على الإنتاج الزراعي وسبل العيش. وفي هذه المنطقة القاحلة، ينخفض منسوب المياه الجوفية ــ وهي مورد حيوي ـ بمقدار 2 إلى 6 أمتار سنويا في أحواض حرجة، وهو استنزاف صامت ولكنه مستمر. ولا يقتصر الأمر على المرتفعات. فعلى طول السواحل، تتسلل المياه المالحة إلى مصادر المياه العذبة، مما يحول الآبار التي كانت عذبة ذات يوم إلى آبار مالحة وغير صالحة للاستخدام، وبالتوازي مع ذلك، تتحدث تربة اليمن عن معاركها الخاصة، فالأراضي الخصبة التي كانت مزدهرة بالمحاصيل ذات يوم أصبحت الآن مشوبة بالتعرية، مما يؤدي إلى إزالة الغابات والتصحر.

وقد أدت الأحداث المناخية المتطرفة ـ سواء العواصف الشديدة أو الجفاف المطول ـ إلى تسريع عملية التعرية، مما أدى إلى تجريد التربة من قدرتها على الحفاظ على المحاصيل.

أضرار فتاكة للسيول باليمن

562 ألف
شخص متضرر

22
مدرسة تضررت

17093
مسكن تدمر

74 مرفق
صحي تضررت

7 مدارس
تدمرت بشكل كامل

73 موقعا
للنزوح تأثرت